مجلة الرائد

العدد : ٢٣٥ الموافق في محرم ١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢/٤ ميلادي

عنوان المقال : العمل السياسي للمسلمين في الغرب	الكاتب : أ. محمد العروسي

توطئة :

بعد تردد طويل وتساؤل محير أصبح لدى المسلمين في الغرب اقتناع راسخ بوجوب المشاركة الفعالة والمباشرة في الحياة الاجتماعية العامة بمختلف مستوياتها ؛ فمن آراء وفتاوى تراوحت بين تحريم الإقامة في الغرب وإباحتها ، وتحريم التجنس وإباحته ، .. إلى حسم واضح جلي من قبل الأجيال الناشئة تعلن فيه بكل وضوح أنها باقية في هذه البلاد التي تعتبرها موطناً لها . عند ذلك تبدلت منهجية البحث في شكل الإقامة في الغرب ، واتجه الجميع إلى التنظير للمجتمع المسلم الجديد الناشئ ، بما يحفظ هويته ويجعل وجوده فعالاً متوافقاً مع مقتضيات الإسلام . ولعل من المواضيع الراهنة التي يبحث فيها « المسلمون المواطنين الجدد » هي المشاركة السياسية ومدى ضرورتها ونفعها .

حقيقة المشاركة السياسية

المشاركة السياسية بمفهومها الغربي المعاصر تعني المساهمة في صياغة القرار السياسي للبلاد ، وتشكيل المعتقد السياسي للمجتمع ونظمه . وتكون هذه المشاركة على ثلاثة مستويات :

١- المشاركة الفكرية المستقلة وتكون من خلال عمل فكري « أكاديمي » ينتقد الرأي والقرار السياسي السائد أو يوجهه ويعد له ، وهو عمل الإعلاميين والمفكرين من خلال كتاباتهم وأعمالهم المختلفة ، أو مساهماتهم في أنشطة المنظمات الاجتماعية .

٢- المشاركة المباشرة في اتخاذ القرار السياسي من خلال حزب سياسي أو جهاز تنفيذي أو تشريعي للدولة .

٣- المشاركة الشعبية وهي الحد الأدنى من هذه المشاركة ، وتكون بالانخراط في حزب ، أو المشاركة في الانتخابات بمختلف مستوياتها .

ضرورة المشاركة السياسية

أصبح واضحاً من خلال ما تقدم والواقع القائم أن الوجود الإسلامي في الغرب وأنماطه وأشكاله رهين القرار السياسي ، الذي يرى من واجبه أن يهتم بهذا الموضوع ويوجهه وجهة تحفظ حضارة المجتمع وقيمه ومبادئه . ومن ثم فإن المشاركة السياسية أصبحت ضرورية لمن يريد أن يستمر الوجود

الإسلامي في الغرب بشكل يحفظ الهوية ، وهكذا وجدت الجماعة الإسلامية نفسها مضطرة لتأطير عمل سياسي ما يمكن من تحقيق هذه الأهداف .

كيفية المشاركة

والسؤال المطروح الآن : ما هو المجال الذي يمكن للمسلم أن يشارك فيه دون أن يكون هناك مأخذ شرعي وبشكل يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة .

ولو عدنا للمجالات التي عددناها أعلاه فإننا نرى أن المشاركة المستقلة الفكرية الثقافية عمل مستقل تكفله حرية التعبير عن الرأي ، التي يعتبرها المجتمع أساساً من أسسه الحيوية ومن مكاسبه التي بذل في سبيلها جهداً يذكر . وبذلك يتوفر للمسلم في الغرب هامشٌ كبيرٌ من العمل يمكنه من تقديم الإسلام تقديماً صحيحاً ، والقيام بواجب النصيحة منطلقاً من مبادئه التي يؤمن بها ومحترماً للإطار القانوني المتاح . إلا أننا لا نزال نلحظ نقصاً كبيراً في هذا المجال بسبب الافتقار إلى الأقلام المسموعة والمقروءة والقادرة على حسن العرض وحكمة المجادلة والموعظة الحسنة . كما أن التقصير في احتضان الأجيال الناشئة للوصول بها إلى المستويات العليا في المعرفة من خلال الجامعات ومراكز البحوث قد أضرَّ هذه المشاركة وألقمها عقماً بإمكاننا معالجته لو تداركنا ما فات ، ومما يثلج الصدر أن البعض قد خطى خطوات مباركة تبشر بالخير في هذا المجال تلوح بأن المجتمع المسلم قد أجاز هذه المشاركة بل اعتبرها واجباً .

ولقد آن الأوان إذاً لنرفع الحصار الذي ضربناه على الخطاب الإسلامي بحبسنا إياه داخل مجتمعاتنا الصغيرة ومؤسساتنا ، ونلبسه لغة تصل للآخرين وتمد معهم الجسور . فلا تزال أروقة القرار السياسي تقرأ خطابنا من خلال ما ينقل إليها مترجماً أو محرفاً بقصد أو بدون قصد . وتعميمي هذا لا يبخس بعض التجارب حقها ، بل أنوه بها وأشد على يدها وأدعوها إلى عرض خبرتها على غيرها والخروج برأي موحد ومخطط مشترك يحقق المصلحة وينمي الجهود .

أما عن المشاركة المباشرة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية ، فإنها لا تزال مجال تردد وبحث عند البعض ، في حين حسم فصيل آخر في ضرورتها وبادر بالتجربة . والظاهر أن المستقبل سيفرضها كما فرض الإقامة والتجنس وغيرها من المسائل ، كما بينا ذلك في التوطئة ، وأجزم هنا بضرورة الخروج من هذه الحيرة والتسليم بالأمر الواقع والسعي لتقعيد هذا النوع من المشاركة ووضع منظومته الفقهية ، بدلاً من

تهميشه وعدم رعايته ، أو الاعتذار بضرورة التفكير المتأني والتخطيط الهادئ .

ولا شك في أن لهذه المشاركة أهميتها وخطورتها ، فإن كانت تفسح المجال لتحقيق مصالح معينة إلا أنها تلزم صاحبها بالالتزام العملي والوجداني بالنظام السياسي للبلاد ، حيث لا يمكن وهو يمارس عملاً تنفيذياً موجهاً إلى المجتمع بشكل عام أن يفرز بعض المهام ويعتذر عن القيام بها بحجة تعارضها مع ما يعتقد ، كما لا يمكننا أن نقدم وصفة دقيقة لكيفية التحرك في هذا المجال ، ولكن علينا أن نعمل على تكوين الأفراد القادرين على قراءة مبادىء الإسلام في ضوء الواقع وتطوراته ، وأن يسددوا ويقاربوا حسبما تمليه الظروف .

أما عن المشاركة الشعبية فهي مطلوبة دائماً حيث أن عملها لا يلزم صاحبها إلا بالتصويت وتقديم الرأي والنصيحة دون أن يحمل مسؤولية ما يقرَّر ، كما تمكن هذه المشاركة الجماعة المسلمة من حضور دائم في أروقة القرار السياسي لتعبر عن وجودها ورغبتها في المشاركة البناءة للمجتمع . ويمكن هذا الحضور أفراد المجتمع المسلم من إدراك متجدد للواقع واستشراف أكثر واقعية للمستقبل .

وبعد ، فتلك خواطر سريعة وموجزة لتحديد معالم الطريق المستقبلي أهدف من ورائها إلى طرح الموضوع للنقاش والوصول إلى أرضية مشتركة ؛ تجنبنا الانحراف الفكري عند الممارسة ، وتحررنا من الحيرة والتردد الذي يشل العمل.